

# خرائط الزاد

[الإصدار الثاني]

فقه الجنائيات والسيئات والحدود مع الأطعمة والأيمان

حساب الخرائط على تطبيق، تويتر وتيليجرام

@zadmap

## مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه ، أما بعد:

فهذه خرائط ذهنية لمتن زاد المستقنع - رحم الله مؤلفه وجزاه عنا خير الجزاء - سميتها خرائط الزاد ، واعلم سلمك الله أن ما ذكر في هذه الخرائط قسمان:

الأول: هو نص عبارة الزاد كما وردت في تحقيق الشيخ عبدالمحسن القاسم وفقه الله ، وهذا هو الأصل في الخريطة ، ويكون هذا القسم داخل مربعات الفروع.

والصلاة

الثاني: ما كتب لزيادة إيضاح ، أو صيغ بغير عبارة المؤلف ليسهل تفريع المسألة وهذا:

- إما أن يكون خارج المربعات. لم تطهر

- أو يكون داخلها ، ووضعت بين قوسين لكي لا يختلط بعبارة الزاد. أو (حصل له غلبة نعاس

والأصل أنني ألتزم ترتيب الزاد ولا أقدم مسألة على مسألة أو كلمة على كلمة ، وهذا هو الغالب الأعم ، لكن حصل في أبواب قليلة جداً أن قدمت وأخرت كما في أول كتاب الطهارة (المياه) وكباب سجود السهو ، مع عدم الإخلال بعبارة الزاد .

وفي خاتمة هذه المقدمة في ساعة ترجى فيها الإجابة فإني أحمد الله وأشكره على تيسيره ، وأسأله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه موافقاً لمرضاته نافعاً لطلاب العلم ، وأسأله لوالدي الكريمين الرحمة والمغفرة وأن يجعل قبريهما روضة من رياض الجنة وأن يرزقهما الفردوس الأعلى ، كما أسأله سبحانه أن يجزي شيخي الفاضل محمد بن عبدالله المعيوف عني خير الجزاء وأن يبارك له في علمه وعمله وعقبه ، كما أسأله أن يوفقك - أخي القارئ - ويهديك ويسددك ويجعلك من العلماء الربانيين الذين تعلموا فعملوا بما علموا ثم علموا وصبروا على ذلك ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

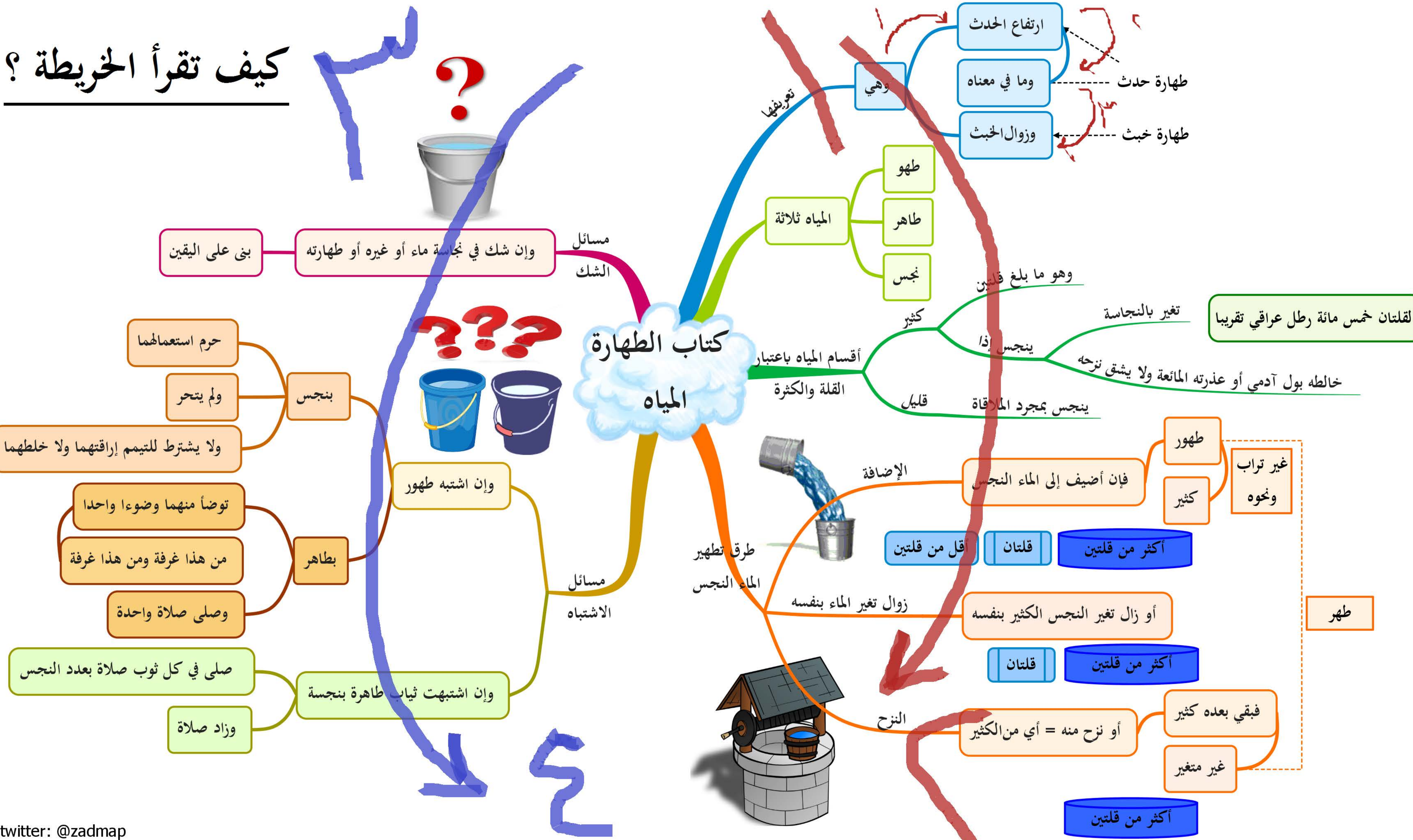
أخوكم

زيد بن محمد بن زيد العشبان

عصر الجمعة ١٤٤١/٢/٥ هـ



# كيف تقرأ الخريطة؟



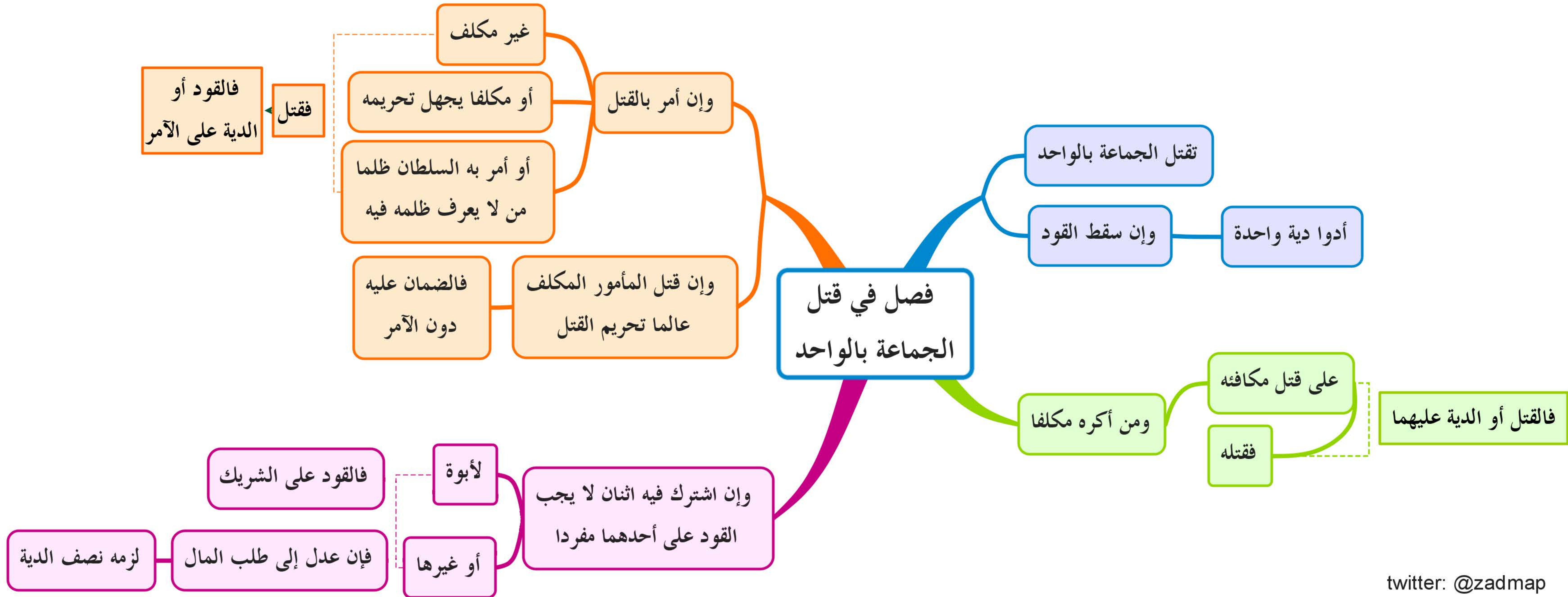


# کتاب الجنایات











# باب شروط القصاص وهي أربعة

## عصمة المقتول

فلو قتل مسلم أو ذمي  
حربيا أو مرتدا

لم يضمنه

بقصاص

ولا دية

## الثاني التكليف

فلا قصاص على

صغير

ومجنون

## الثالث المكافاة

بأن يساويه في

الدين

والحرية

والرق

فلا يقتل

مسلم بكافر

ولا حر بعبد

وعكسه يقتل

ويقتل

الذكر بالأنثى

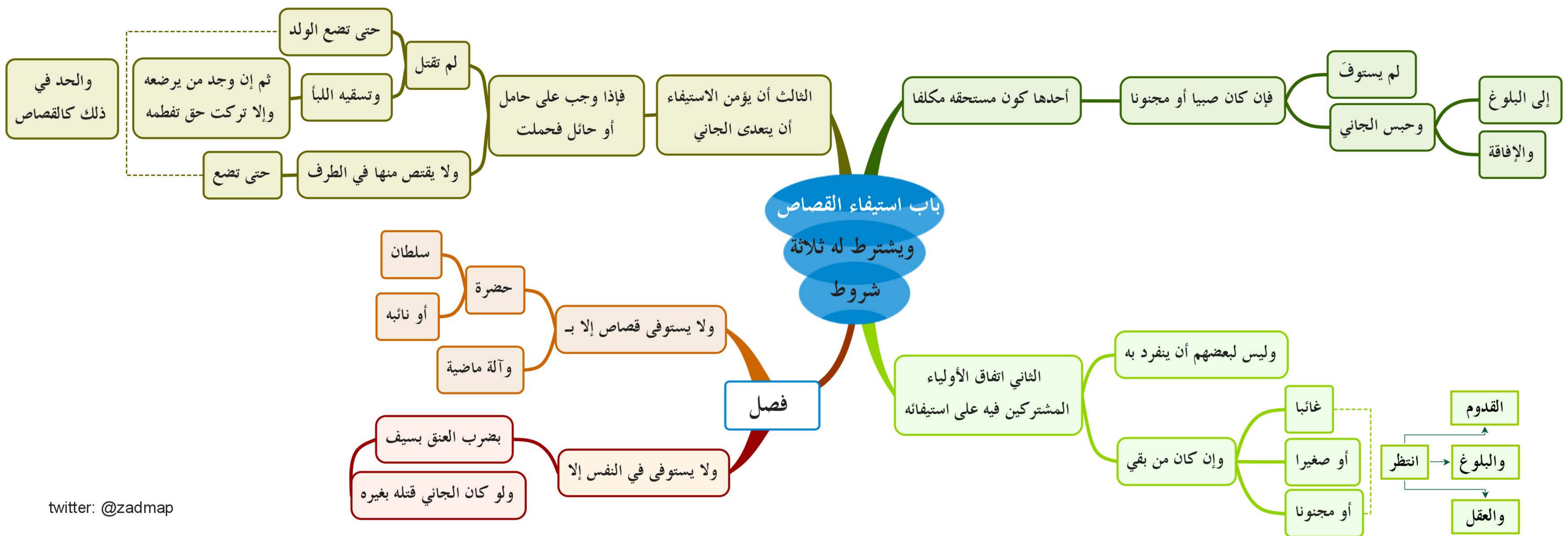
والأنثى بالذكر

## الرابع عدم الولادة

فلا يقتل أحد الأبوين وإن علا بالولد وإن سفل

ويقتل الولد بكل منهما







# باب العفو عن القصاص

يجب بالعمد

- القود
- أو الدية

فيخير الولي بينهما

وعفوه مجانا

أفضل

فإن اختار القود

أو عفا عن الدية فقط

فله

- أخذها
- والصلح على أكثر منها

وإن اختارها

أو عفا مطلقا

أو هلك الجاني

فليس له غيرها

وإذا قطع إصبعاً عمدا فعفا عنها  
ثم سرت إلى الكف أو النفس

والعفو على غير شيء

فهدر

وإن كان العفو على مال

فله تمام الدية

وإن وكل من يقتص ثم عفا  
فاقتص وكيله ولم يعلم

فلا شيء عليهما

وإن وجب لرقيق

قود

أو تعزير قذف

فطلبه و إسقاطه إليه

فإن مات فلسيده



# باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس

من أقيد بأحد في النفس

أقيد به في الطرف و الجراح  
ومن لا فلا

كل واحد من ذلك بمثله  
فتؤخذ العين والأنف والأذن واللسن والجفن والشفة واليد والرجل والأصبع والكف والمرفق والذكر والخصية والألية والشفر

فيقتص في كل جرح ينتهي إلى عظم  
كالموضحة وجرح العضد والساق والساعد والفخذ والقدم

ولا يقتص في غير ذلك من الشجاج والجروح  
غير كسر سن  
إلا أن يكون أعظم من الموضحة  
كالهاشمة والمنقلة والمأمومة  
فله أن يقتص موضحة وله أرش الزائد

## النوع الثاني الجراح

أحدهما في الطرف ولا يجب إلا بما يوجب القود في النفس وهو نوعان

وإذا قطع جماعة طرفا أو جرحوا جرحا يوجب القود فعليهم القود

وسراية الجناية مضمونة في النفس فما دونها  
بقود أو دية  
وسراية القود مهذور

ولا يقتص من عضو وجرح قبل برئه  
كما لا تطلب له دية

القصاص والدية قبل براء العضو والجرح

## وللقصاص في الطرف شروط

الأول الأمن من الحيف بأن يكون القطع من مفصل أو له حد ينتهي إليه

كمارن الأنف وهو ما لان منه

فلا تؤخذ يمين بيسار

ولا يسار بيمين

ولا خنصر بخنصر

ولا أصلي بزائد

ولو تراضيا لم يجز

ولا عكسه

الثاني المماثلة في الاسم والموضع

الثالث استواءهما في الصحة والكمال

فلا تؤخذ صحيحة بشلاء

ولا كاملة الأصابع بناقصة

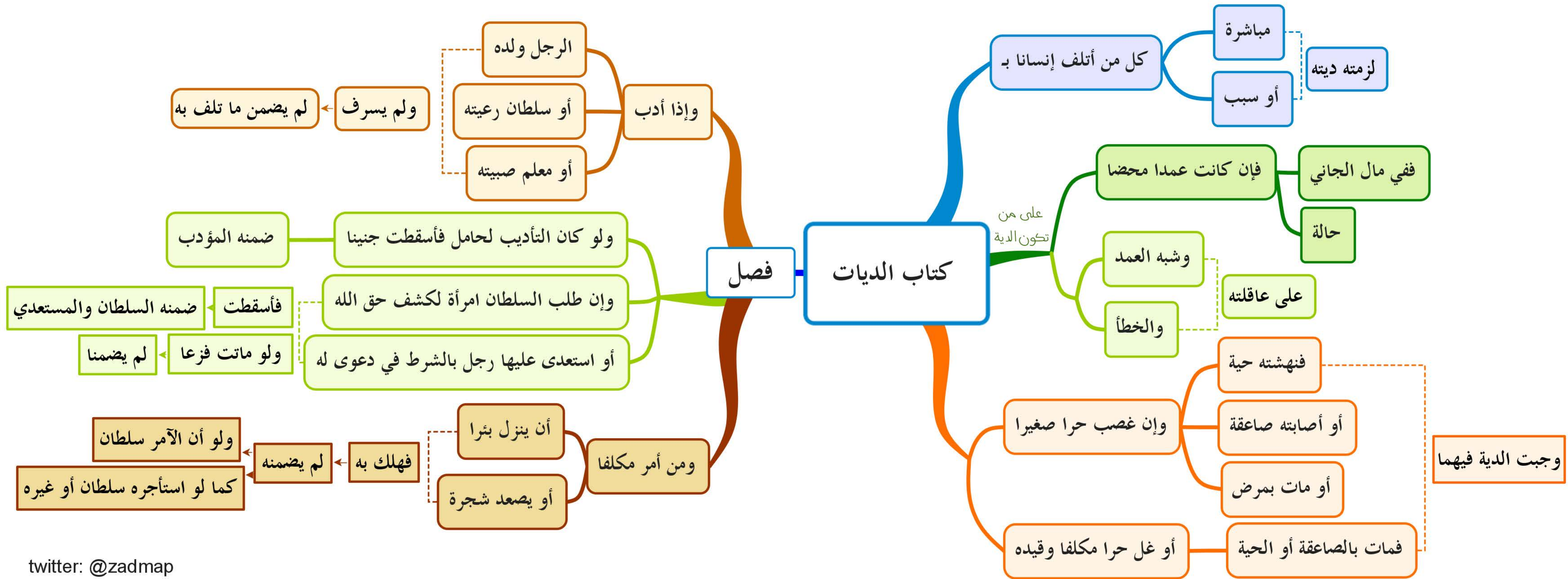
ولا عين صحيحة بقائمة

ولا أرش ويؤخذ عكسه



# كتاب الدييات







# باب مقادير ديات النفس

دية غير المسلم

- ودية الكتابي
- نصف دية المسلم
- ودية المجوسي والوثني
- ثمانمائة درهم
- ونسأؤهم
- على النصف كالمسلمين

الرقيق

- ودية الرقيق
- قيمته
- وجراحه
- ما نقصه بعد البرء

## دية الحر المسلم

- مائة بعير
- أو ألف مثقال ذهباً
- أو اثنا عشر ألف درهم فضة
- أو مائتا بقرة
- أو ألفا شاة

فأياها أحضر من تلزمه لزم الولي قبوله

## ففي قتل العمد وشبهه

- خمس وعشرون بنت مخاض
- وخمس وعشرون بنت لبون
- وخمس وعشرون حقة
- وخمس وعشرون

ولا تعتبر بل السلامة القيمة في ذلك

تفصيل الدية

## وفي الخطأ تجب أخماسا

- ثمانون من الأربعة المذكورة
- وعشرون من بني مخاض

جناية العبد وإتلافه

## وإن جنى رقيق خطأ أو عمدا

- خطأ
- لا قود فيه
- أو فيه قود
- واختير فيه المال
- أو أتلف مالا
- بغير إذن سيده

## تعلق ذلك برقبته فيخير سيده بين

- أن يفديه
- بأرش جنايته
- أو يسلمه إلى ولي الجناية
- فيملكه
- أو يبيعه
- ويدفع ثمنه

وتقدر الحرة أمة

وعشر قيمتها إن كان مملوكا

عشر دية أمه غرة

ويجب في الجنين ذكرا كان أو أنثى



## باب ديات الأعضاء ومنافعها

من أتلف ما في الإنسان منه شيء واحد

كالأنف واللسان والذکر

ففيه دية النفس



كالعينين والأذنين والشفيتين واللحيين و الثديي المرأة و ثندؤتي  
الرجل واليدين والرجلين والأليتين والأنثيين وإسكتي المرأة

ففيهما الدية

وفي أحدهما نصفها



وما فيه منه شيئان

وفي المنخرين

ثلثا الدية

وفي الحاجز بينهما

ثلثها



وفي الأجنان الأربعة

الدية

وفي كل جفن

ربعها

وفي أصابع اليدين

الدية

كأصابع الرجلين

وفي كل أصبع

عشر الدية

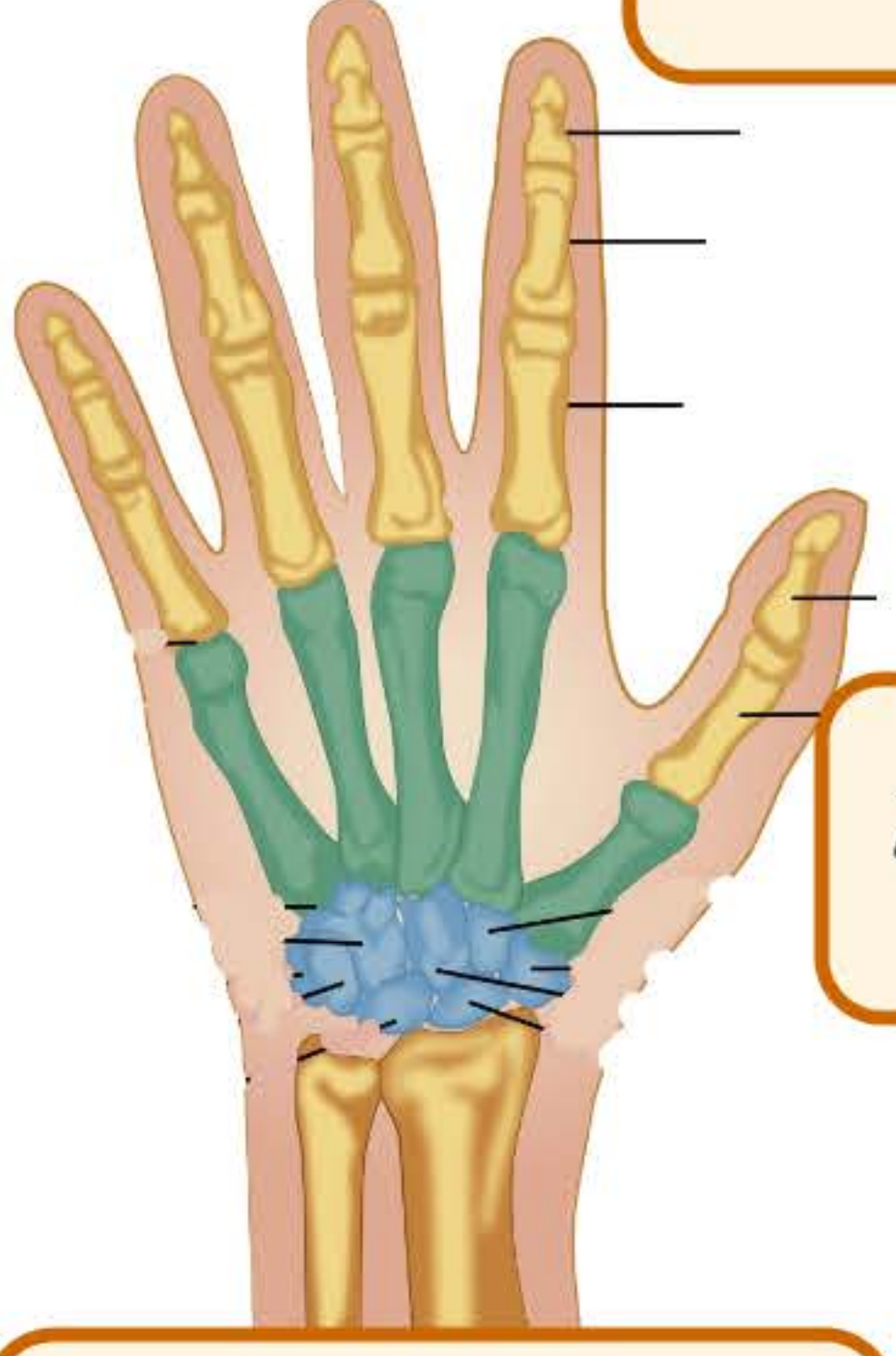
وفي كل أمثلة

ثلث عشر الدية

والإبهام مفصلان وفي كل مفصل

نصف عشر الدية

كدية السن





# فصل في دية المنافع

وفي كل حاسة

دية كاملة

وهي

السمع

والبصر

والشم

والذوق

وكذا في

الكلام

والعقل

ومنفعة

وعدم استمسك  
البول أو الغائط

المشي

والأكل

والنكاح

أي وكذا تجب  
الدية كاملة في

وفي كل واحد من الشعور الأربعة

الدية

وهي شعر

الرأس

واللحية

والحاجبين

وأهداب العينين

فإن عاد فنبت  
سقط موجب

وفي عين الأعور

الدية كاملة

وإن قلع الأعور عين الصحيح

المماثلة لعينه الصحيحة

عمدا

فعلية دية كاملة

ولا قصاص

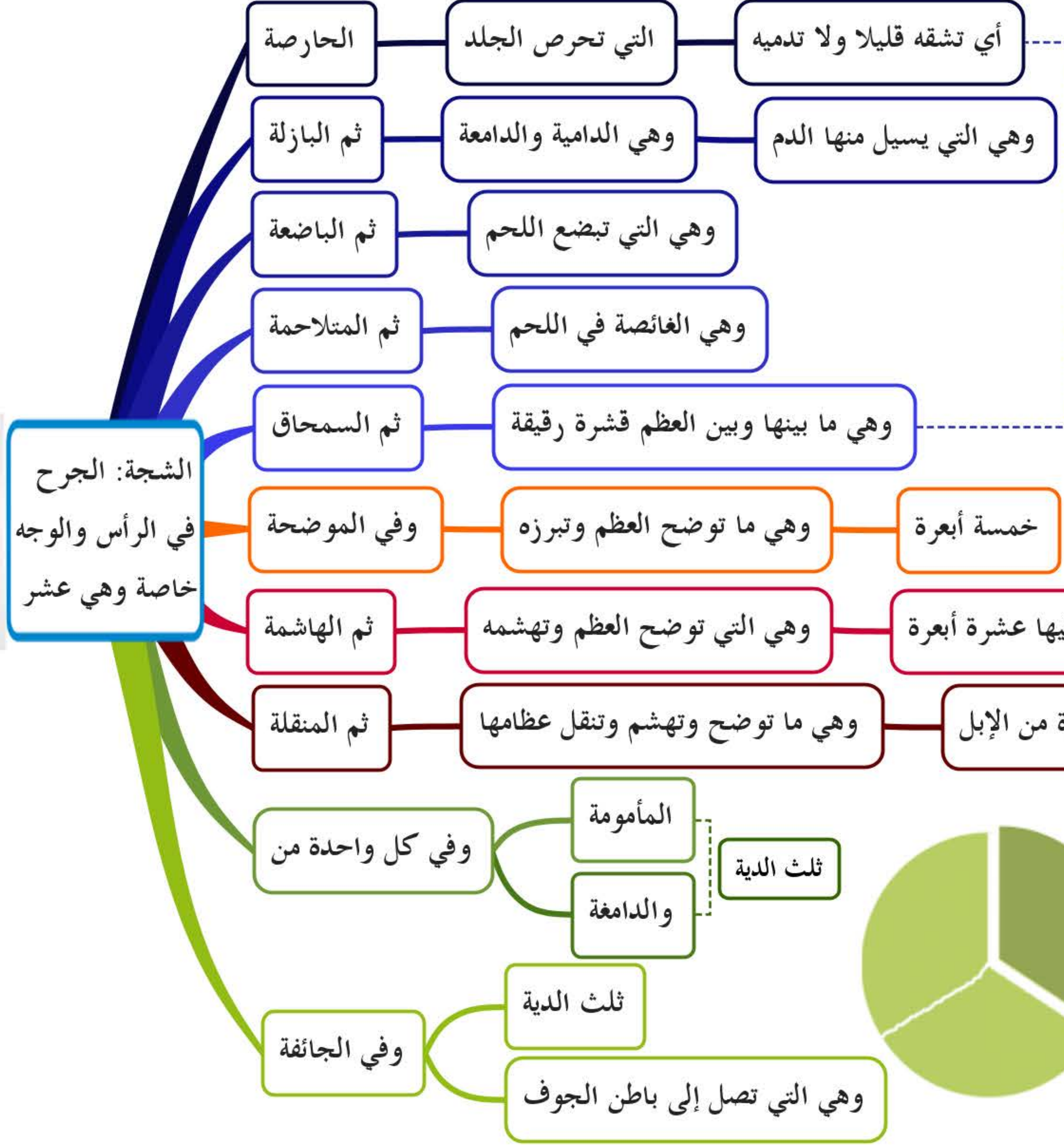
وفي قطع يد الأقطع

نصف الدية كغيره

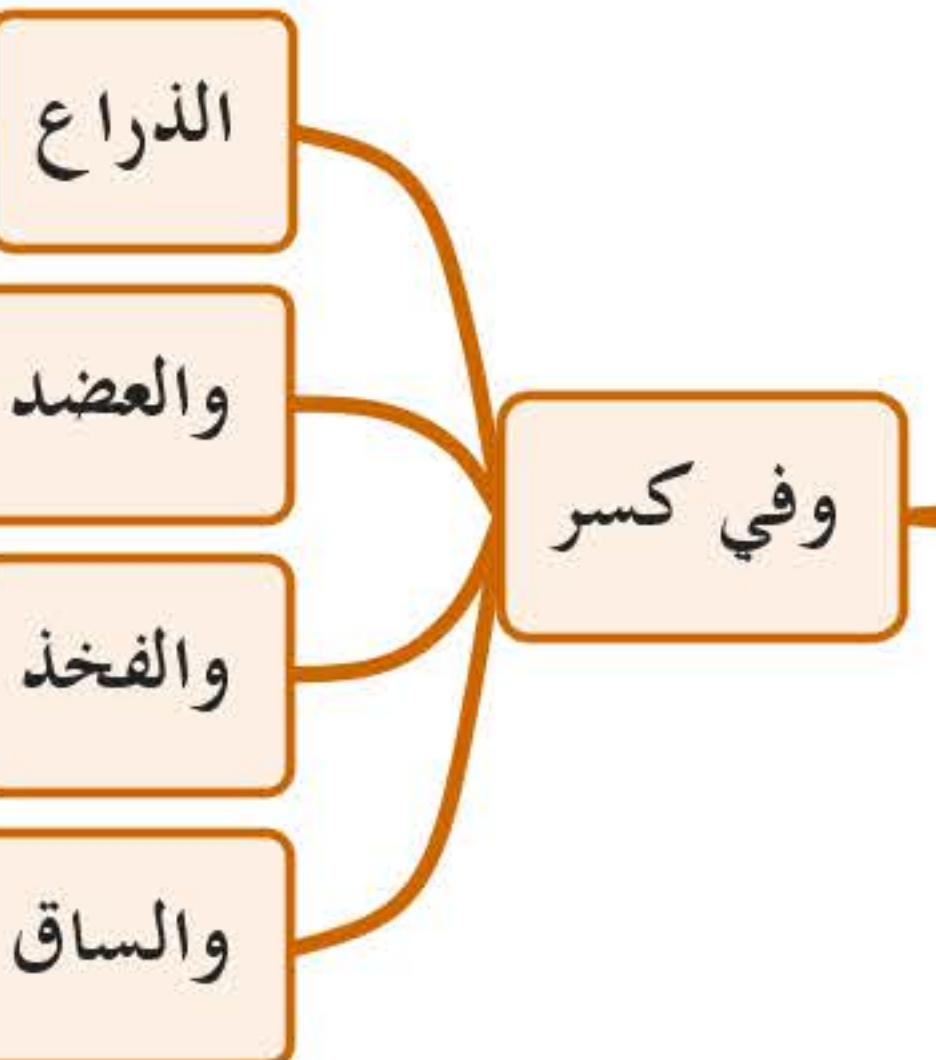
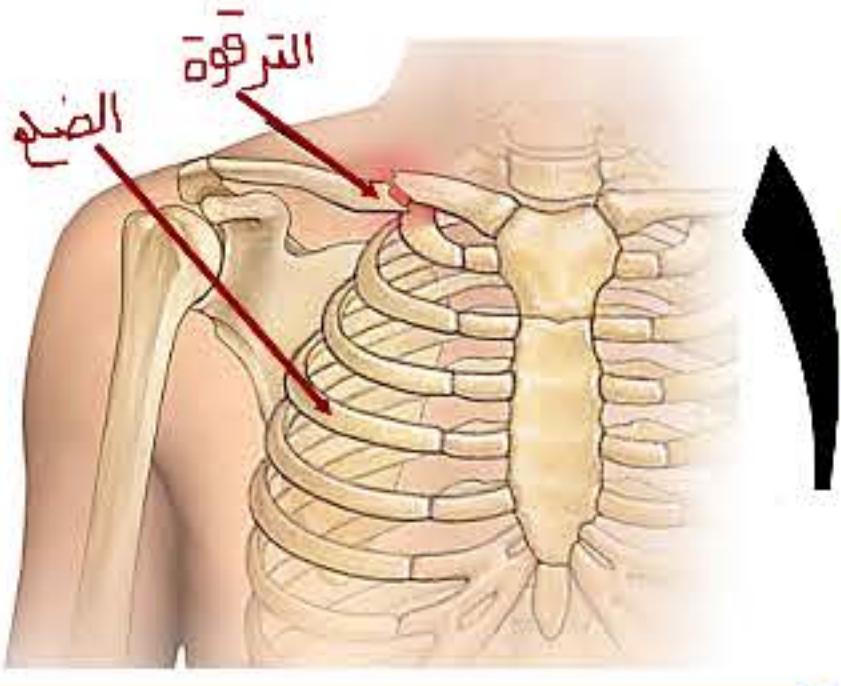


فهذه الخمس لا مقدر فيها بل حكومة

٥  
١٥



### باب الشجاج وكسر العظام



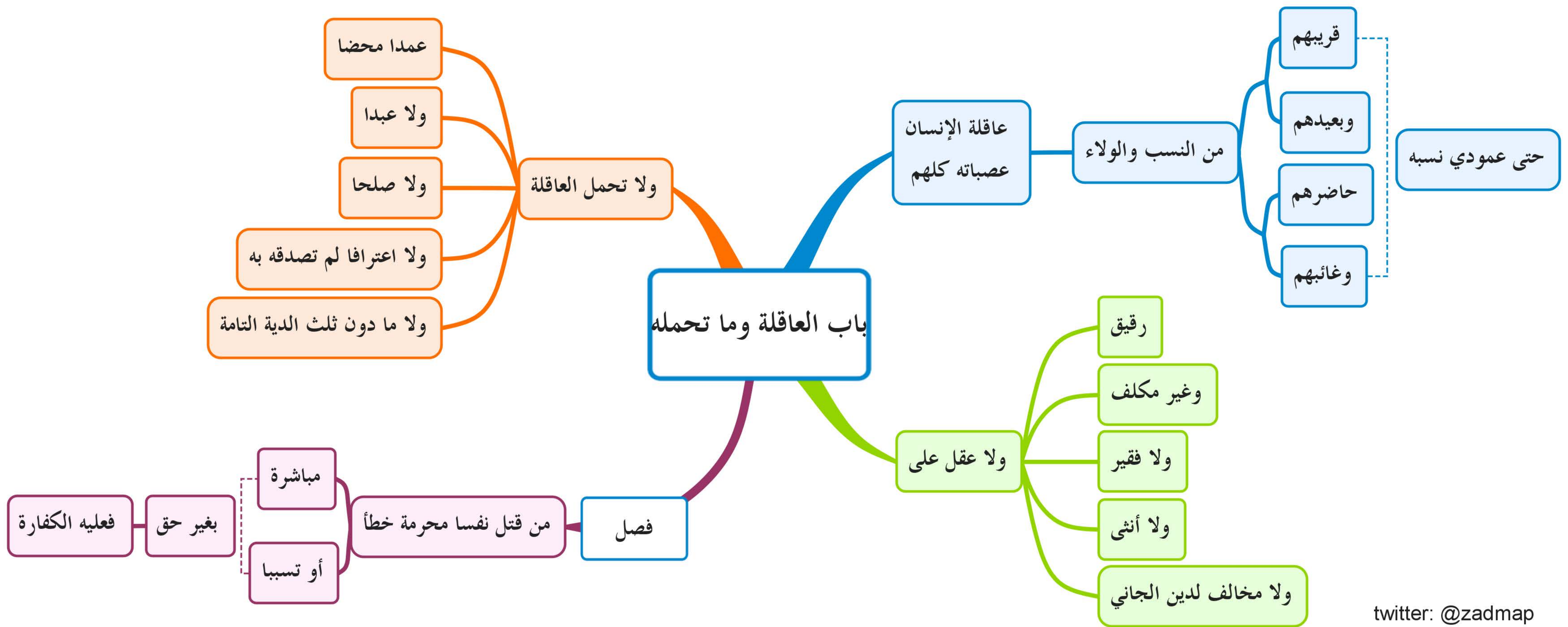
إذا جبر ذلك مستقيما

بغيران

فما نقص من القيمة فله مثل نسبه من الدية

كان قيمته عبدا سليما ستون وقيمه بالجنابة خمسون ففيه سدس ديته







# باب القسامة

صفتها

وهي أيمان

مكررة

في دعوى

قتل

معصوم

ويبدأ بأيمان الرجال من ورثة الدم

فيحلفون خمسين يمينا

# باب القسامة

من شرطها

اللوث

وهو العداوة الظاهرة

كالقبائل التي يطلب

بعضها بعضا بالثأر

فمن ادعي عليه

القتل من غير لوث

حلف يمينا واحدة وبرئ

فإن نكل الورثة

أو كانوا نساء

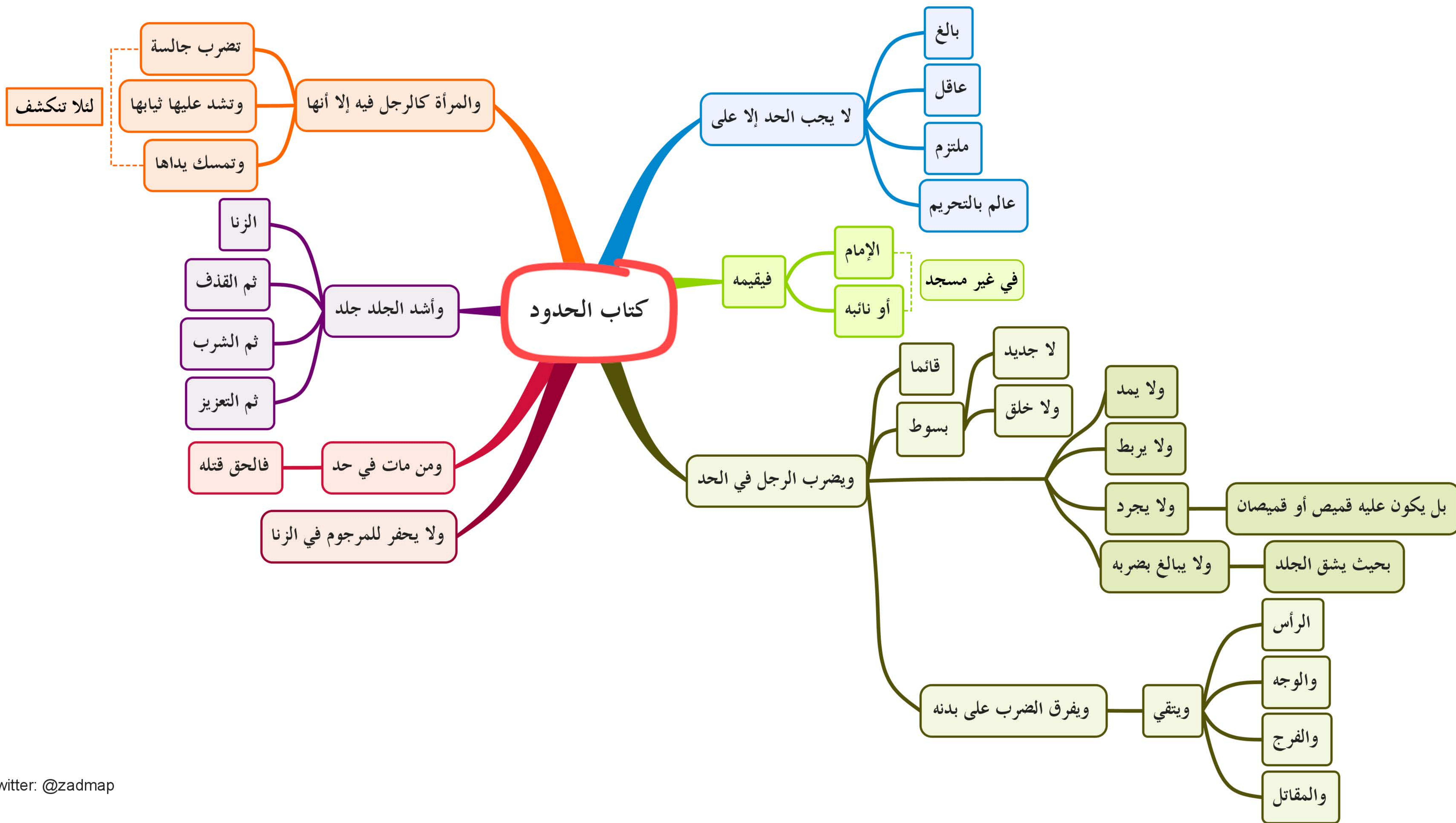
فإن

حلف المدعي عليه خمسين يمينا وبرئ



كتاب الحدود

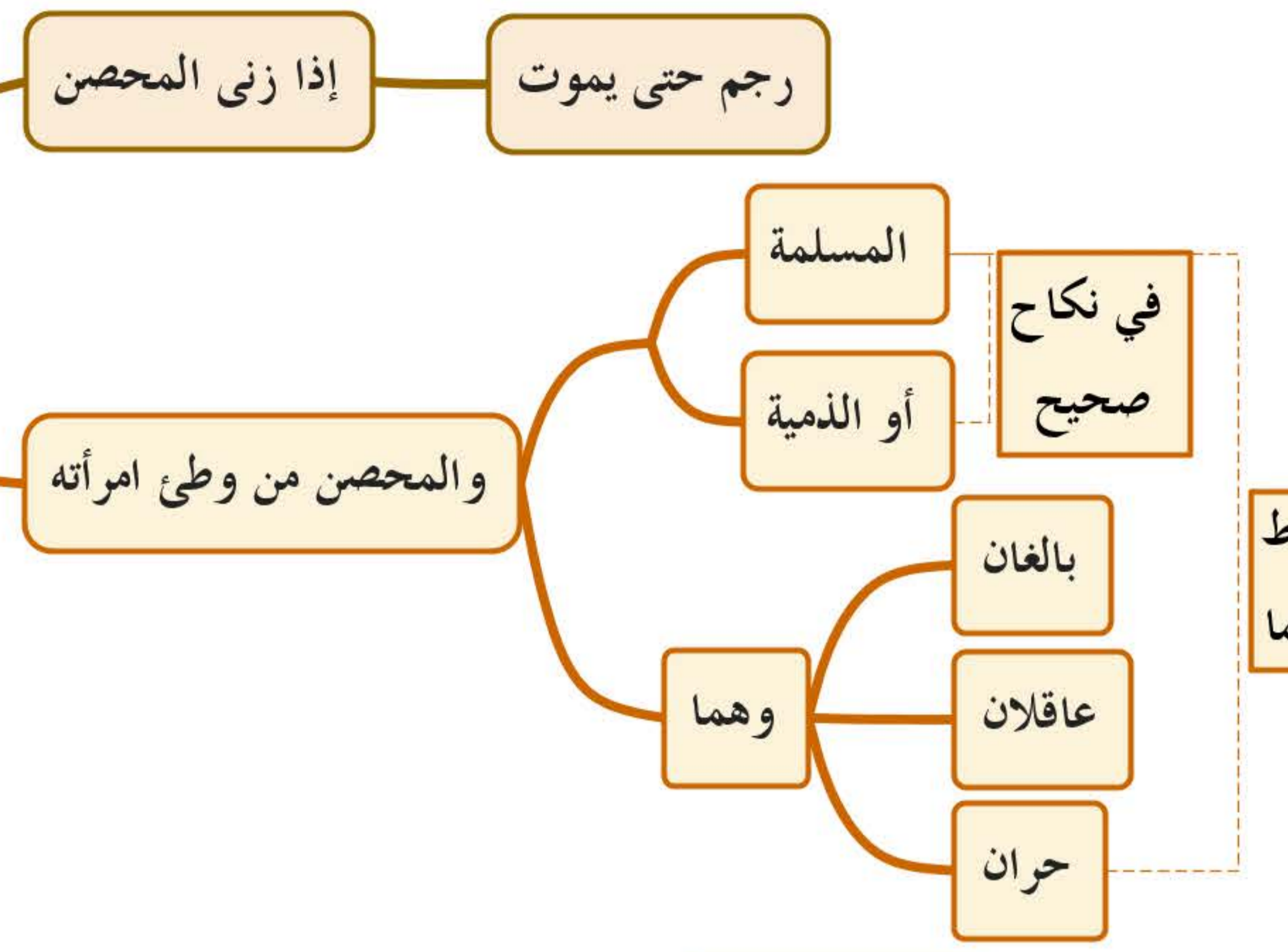




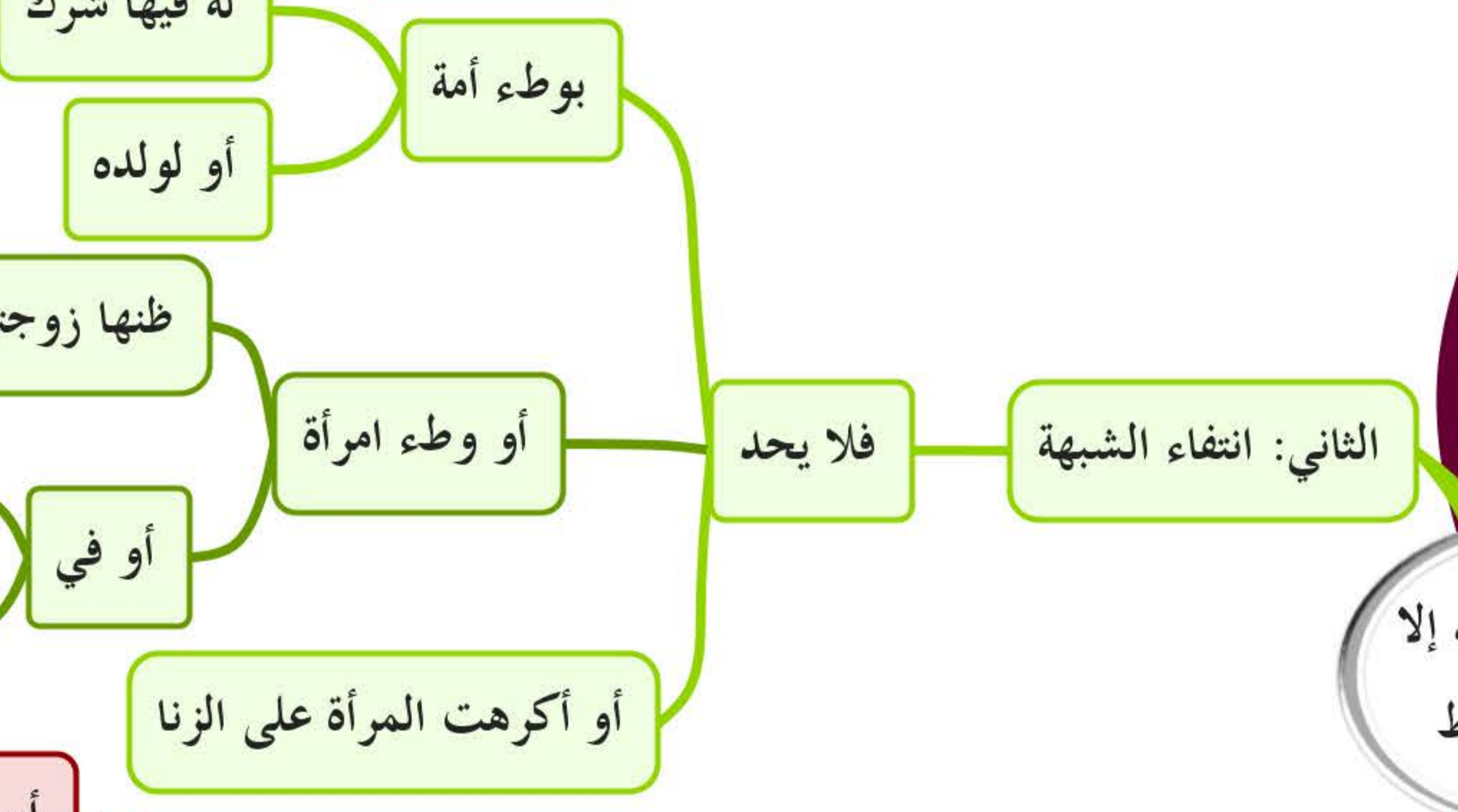
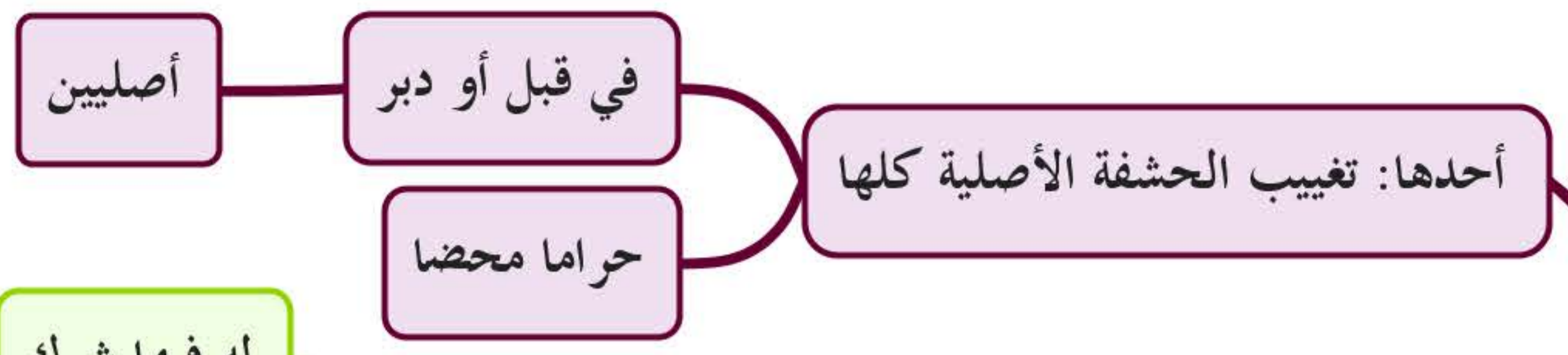
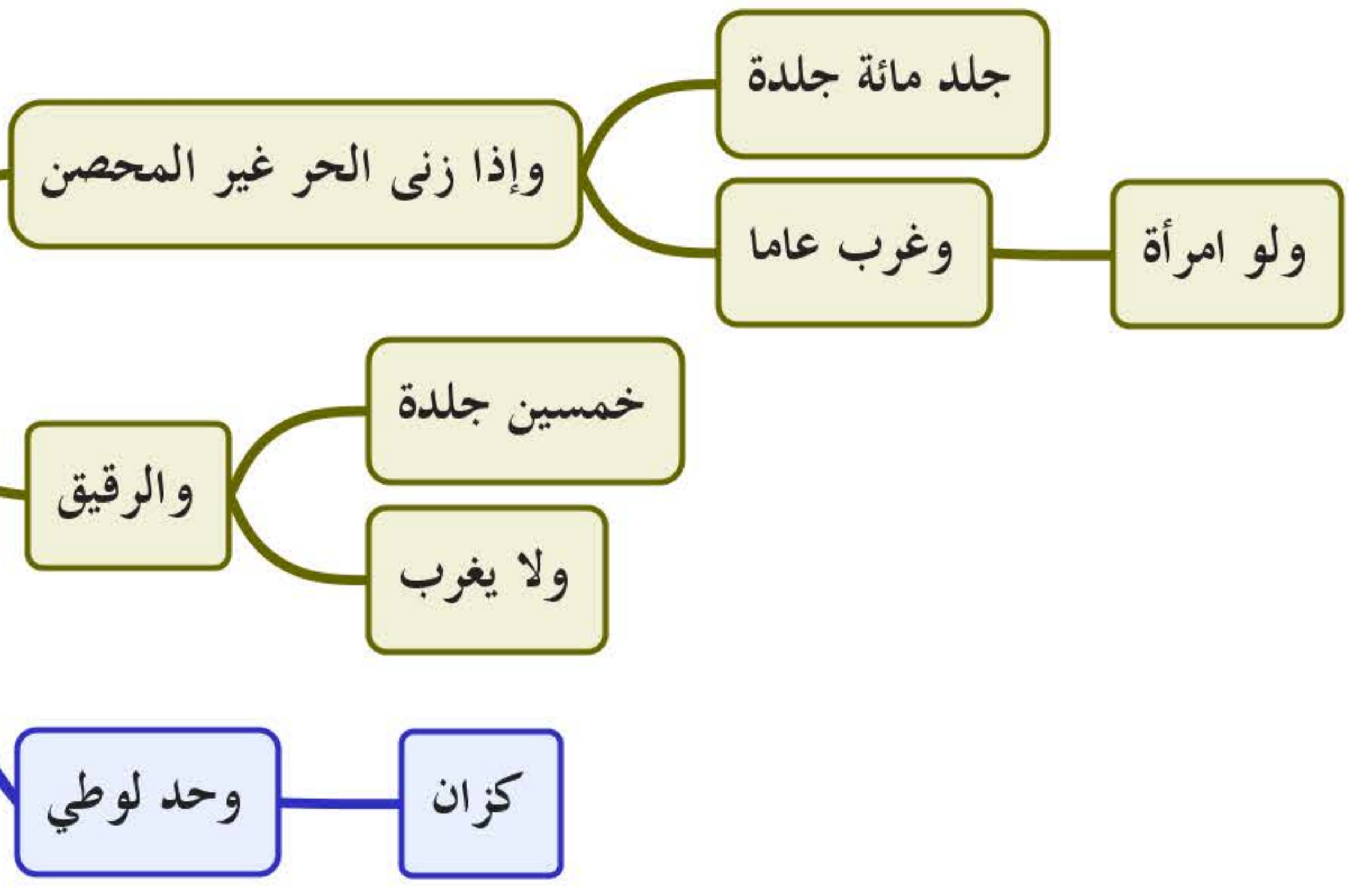


# باب حد الزنا

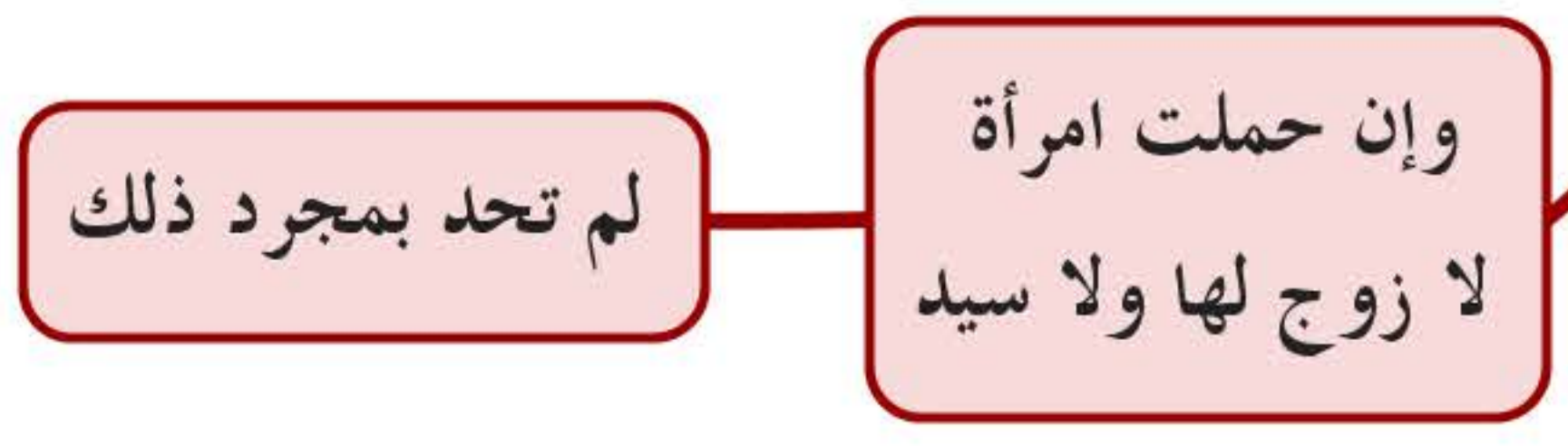
ولا يجب الحد إلا بثلاثة شروط



فلا إحصان لو احد منهما  
فإن اختلف شرط منها في أحدهما



ونحوه





## باب حد القذف

إذا قذف المكلف بالزنا محصنا

جلد ثمانين جلدة إن كان حرا

وإن عبدا أربعين

والمعتق بعضه بحسابه

يوجب التعزير

وقذف غير المحصن

وهو حق للمقذوف

والمحصن هنا

الحر

المسلم

العاقل

العفيف

الملتزم

الذي يجامع مثله

ولا يشترط بلوغه

ما يتفرع على كون الحد حقا للمقذوف

ويسقط حد القذف بالعفو

ولا يستوفى بدون الطلب

وإن قذف

أهل بلد

أو جماعة لا يتصور منهم الزنا عادة

عزر

إن فسره بغير القذف

قبل

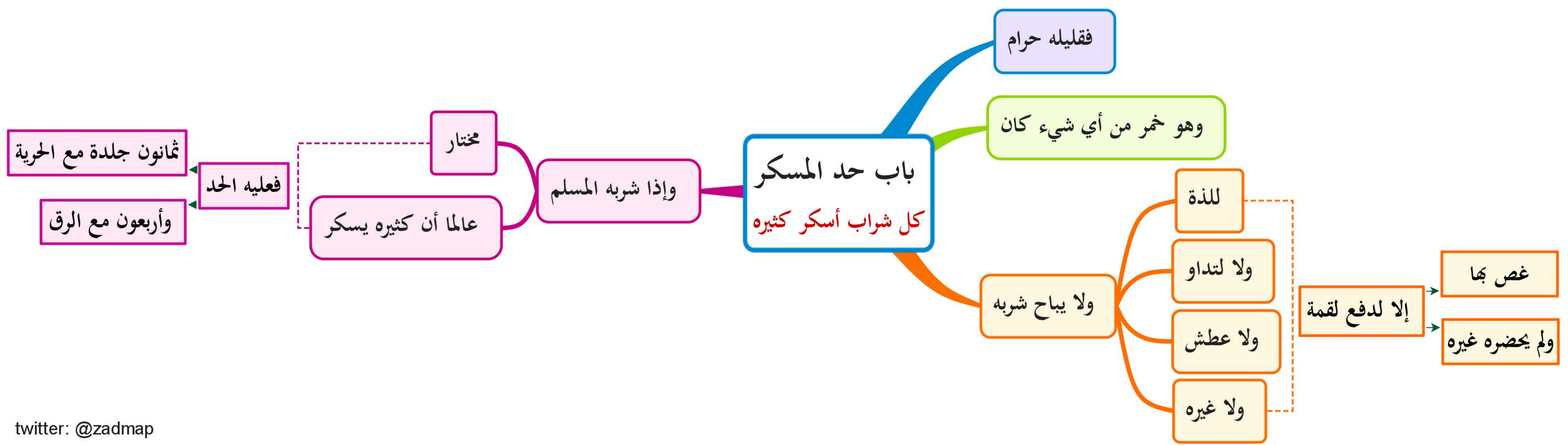
وكنايته

يا قحبة يا فاجرة يا خبيثة فضحت زوجك  
أو نكست رأسه أو جعلت له قرونا ونحوه

وصريح القذف

يا زاني يا لوطي ونحوه







# باب التعزير

وهو التأديب

وهو واجب في كل معصية

لا حد فيها

ولا كفارة

ولا يزداد في التعزير على

عشر جلادات

استمتاع لا حد فيه

وسرقة لا قطع فيها

وجناية لا قود فيها

وإتيان المرأة المرأة

والقذف بغير الزنا

ونحوه

ك

ومن استمنى بيده بغير حاجة

عزر



# باب القطع في السرقة

ويشترط أن يكون المسروق مالا محترما  
فلا قطع بسرقة  
آلة لهو  
ولا محرم كالخمر

وهو  
ثلاثة دراهم  
أو ربع دينار  
أو عرض قيمته كأحدهما  
وإذا  
نقصت قيمة المسروق  
لم يسقط القطع  
أو ملكها السارق

وتعتبر قيمتها وقت إخراجها من الحرز  
فلو ذبح فيه كبشا  
أو شق فيه ثوبا  
أو تلف فيه المال  
فنقصت قيمته عن نصاب ثم أخرجه  
لم يقطع

إذا أخذ  
الملتزم  
نصابا  
من حرز مثله  
من مال معصوم  
على وجه الاختفاء  
لا شبهة له فيه

فلا قطع على  
منتهب  
ولا مختلس  
ولا غاصب  
ولا خائن  
في ودیعة  
أو عارية  
أو غيرها  
ويقطع الطرار  
الذي يبطن الجيب أو غيره ويأخذ منه





وأن تنتفي الشبهة

فلا يقطع

بالسرقة من مال أبيه وإن علا  
ولا من مال ابنه وإن سفل

والأب والأم في هذا سواء

ويقطع

الأخ وكل قريب بسرقة مال قريبه

ولا يقطع

أحد من الزوجين بسرقة من مال الآخر

ولو كان محرزا عنه

وإذا سرق

عبد من مال سيده

أو سيد من مال مكاتبه

من بيت المال

أو حر مسلم

أو من غنيمة لم تخمس

لم يقطع

أو فقير من غلة وقف على الفقراء

أو شخص من مال له فيه شركة له

أو لأحد ممن لا يقطع بالسرقة منه

ولا يقطع إلا

بشهادة عدلين

أو بإقرار

مرتين

ولا ينزع عن إقراره حتى يقطع

وأن يطالب المسروق منه بماله

وإذا وجب القطع

قطعت يده اليمنى

من مفصل الكف

وحسنت

ومن سرق شيئا من غير حرز

أضعفت عليه القيمة ولا قطع

ثمرا كان أو كثيرا أو غيرهما

فإن سرقة من  
غير حرز فلا قطع

وأن يخرج من الحرز

وحرز المال

ضابط الحرز

ما العادة حفظه فيه

الأموال

والبلدان

وعدل السلطان وجوره وقوته وضعفه

ويختلف باختلاف

فحرز الأموال والجواهر والقماش

في الدور والدكاكين والعميران  
وراء الأبواب والأغلاق الوثيقة

وحرز البقل و قدور الباقلاء

وراء الشرائح

إذا كان في السوق حارس

وحرز الحطب والخشب

الحظائر

وحرز المواشي

الصير

وحرزها في المرعى

بالراعي

ونظره إليها غالبا









## باب قتال أهل البغي

إذا خرج قوم

لهم شوكة ومنعة

على الإمام

بتأويل سائغ

فهم بغاة

وإن اقتتلت طائفتان  
لعصبية أو رئاسة

فهما ظالمتان

وتضمن كل واحد ما أتلفت الأخرى

وعليه أن يرأسهم  
فيسأهم ما ينقمون منه

فإن ذكروا مظلمة

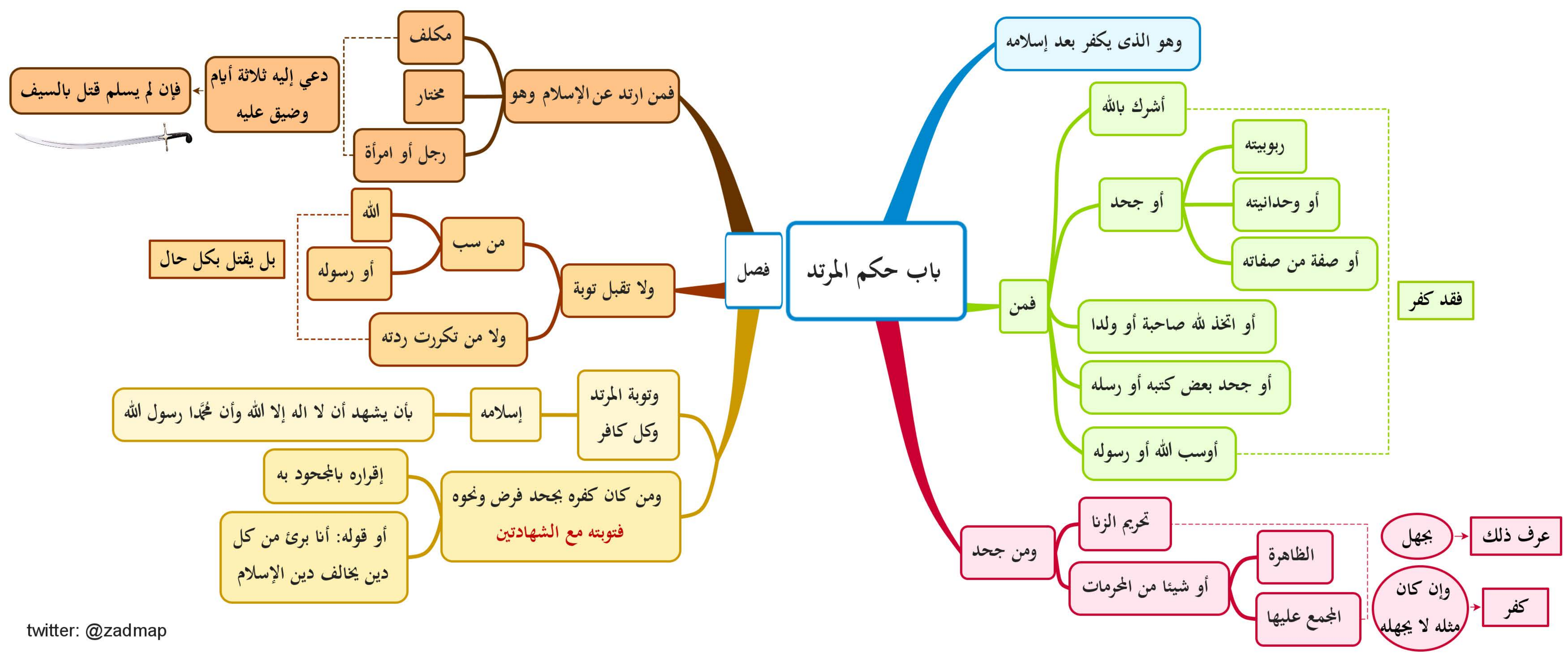
وإن ادعوا شبهة

أزالها

كشفها

فإن فاءوا وإلا قاتلهم

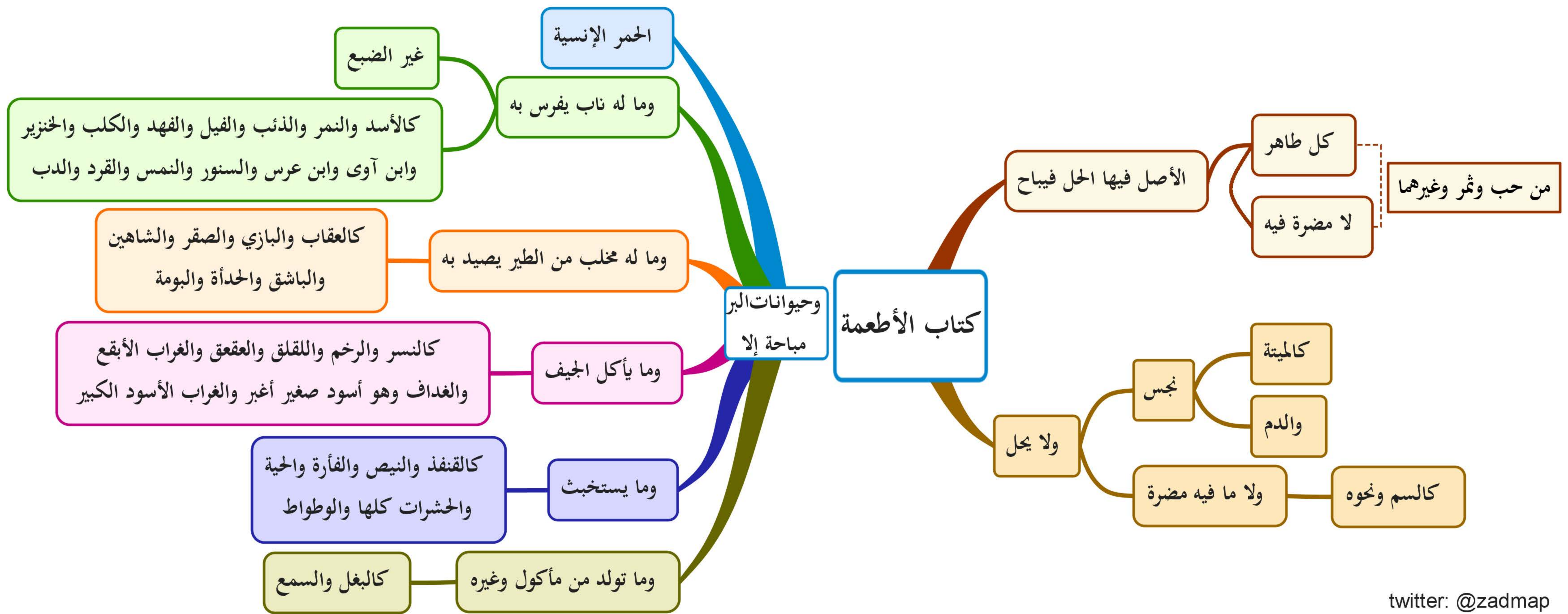






# كتاب الأُطعمة







## فصل ما يحل من الأطعمة

المشار إليه ما ذكر في أول كتاب الأطعمة أنه حرام

وما عدا ذلك فحلال

كالخيل وبهيمة الأنعام والدجاج

والوحشي

من الحمر والبقر والظباء والنعامة والأرنب وسائر الوحش

ويباح حيوان البحر كله إلا

الضفدع

والتمساح

والحية

ومن اضطر إلى محرم

غير السم



حل له منه

ما يسد رمقه

ومن اضطر إلى نفع مال الغير مع بقاء عينه

لدفع برد أو استقاء ماء ونحوه

وجب بذله له مجاناً

ومن مر بثمر بستان

في شجره

أو متساقط عنه

ولا حائط عليه

ولا ناظر

فله الأكل منه مجاناً

من غير حمل



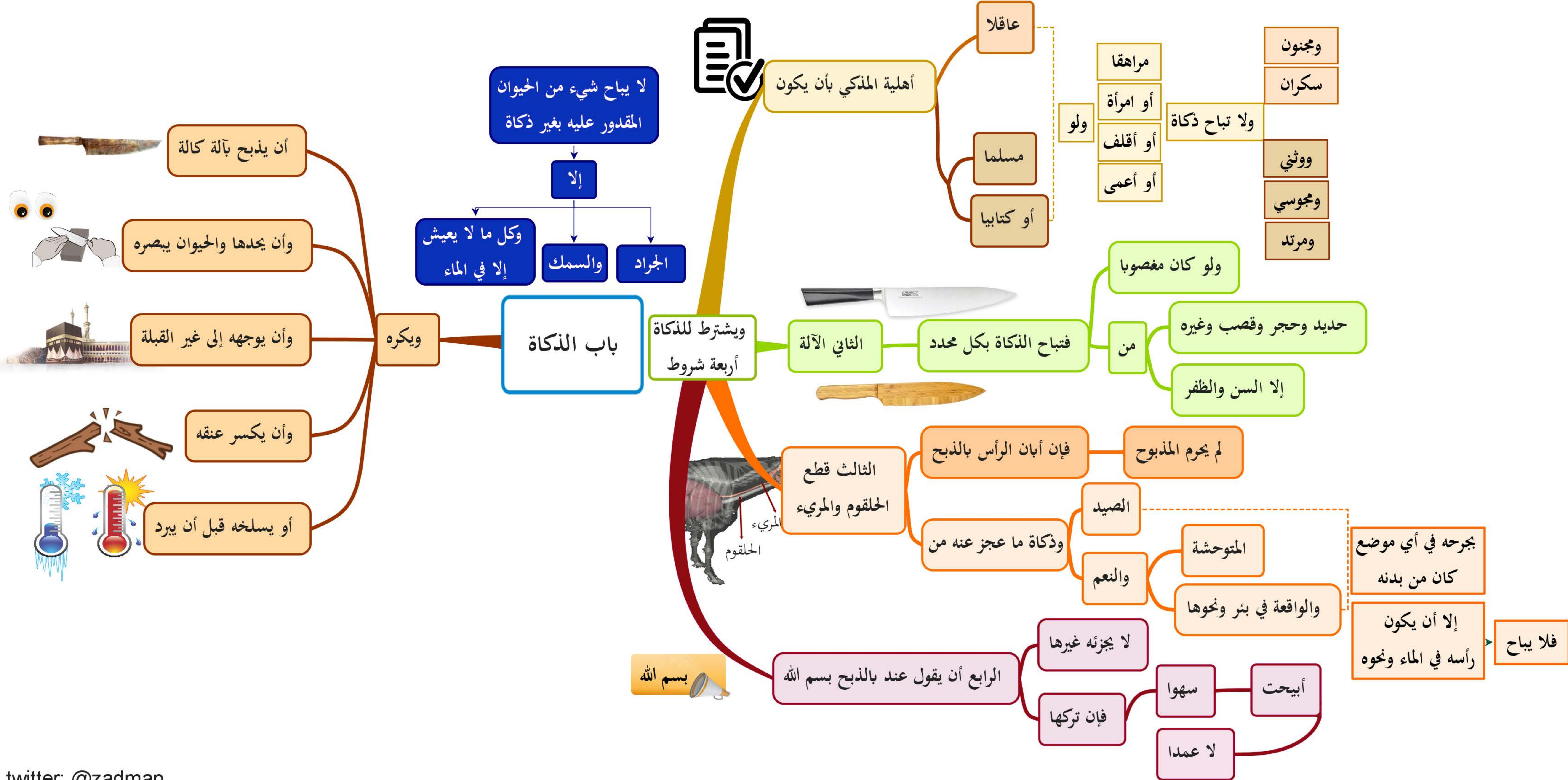
وتجب ضيافة المسلم المجتاز به

في القرى

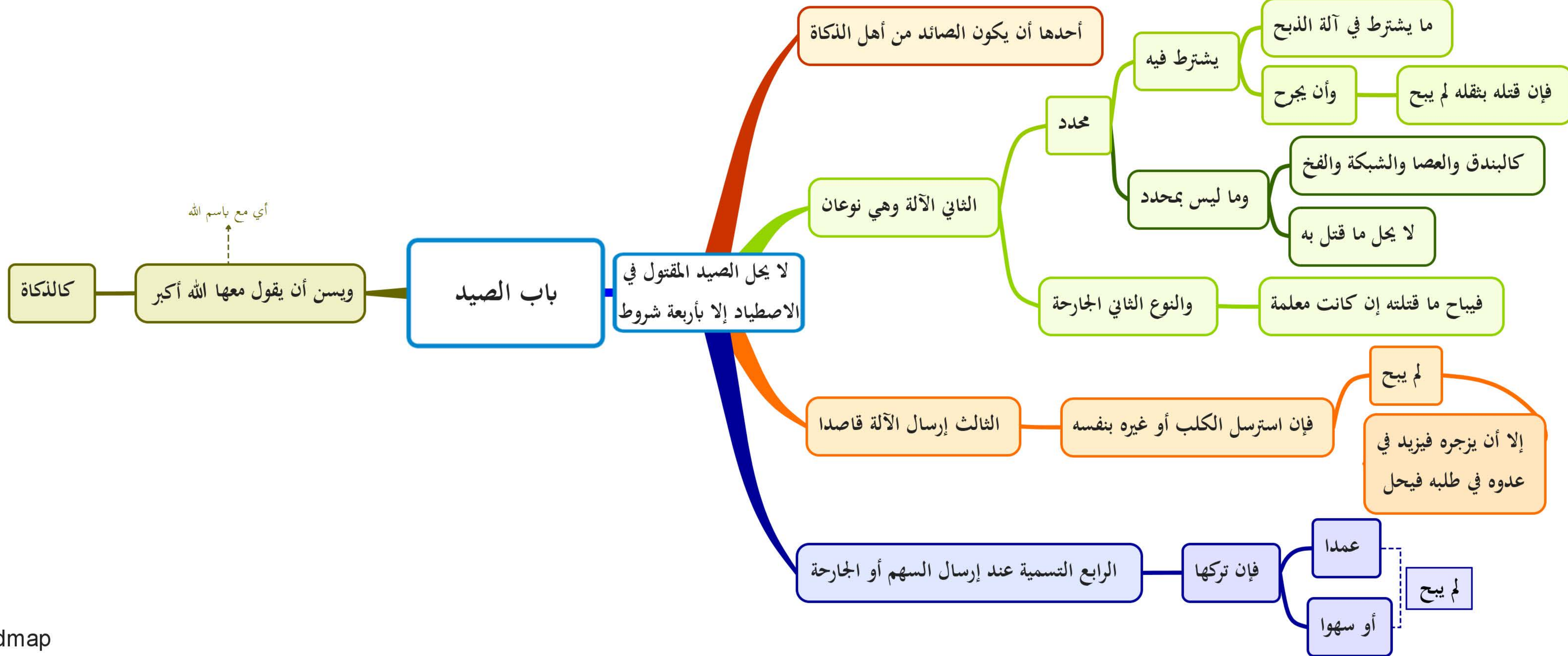
يوماً وليلة













# كتاب الأيمان





# كتاب الأيمان

هي اليمين

- أو صفة من صفاته
  - بالله
  - أو بالقرآن
  - أو بالمصحف

اليمين التي تجب بها الكفارة إذا حنت

- محرم
  - ولا تجب به كفارة
- والحلف بغير الله

ومن قال في يمين مكفرة إن شاء الله لم يحنث

ويسن الحنث في اليمين إذا كان خيرا

الأول أن تكون اليمين منعقدة

- وهي التي قصد عقدها على
  - مستقبل
  - ممكن

فإن حلف على أمر ماض

- كاذبا
  - عالمًا
- فهي الغموس

ولغو اليمين

- الذي يجري على لسانه بغير قصد
  - وكذا يمين عقدها يظن صدق نفسه فبان بخلافه
- كقوله لا والله وبلى والله

فلا كفارة في الجميع

ويشترط لوجوب الكفارة ثلاثة شروط

الثاني أن يحلف مختارا

فإن حلف مكرها لم تتعقد يمينه

الثالث الحنث في يمينه

- بأن يفعل ما حلف على تركه
  - أو بترك ما حلف على فعله
- مختارا  
ذاكرا

فإن فعله

- مكرها
  - أو ناسيا
- فلا كفارة

ومن حرم حلالا

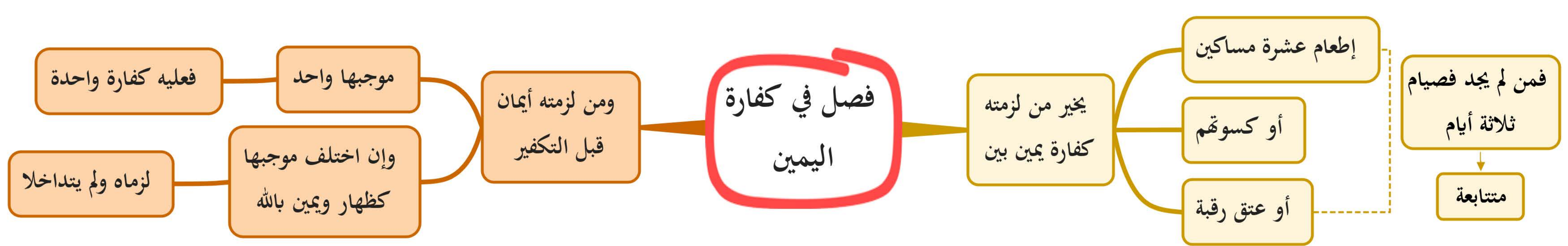
سوى الزوجة

من أمة أو طعام أو لباس أو غيره

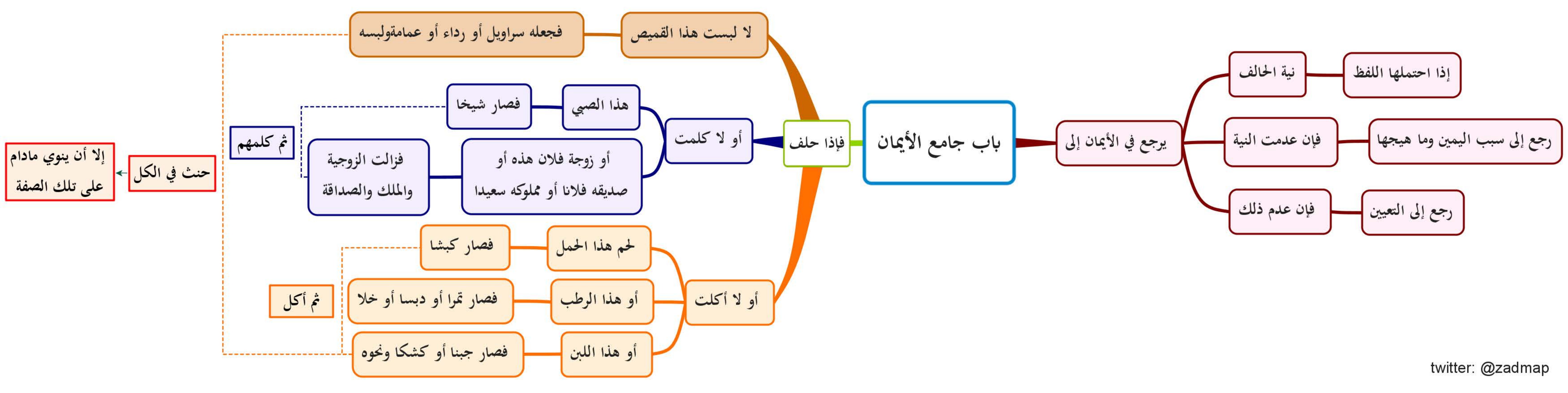
لم يحرم

وتلزمه كفارة يمين إن فعله











# فصل الرجوع في اليمين إلى ما يتناوله الاسم

والحقيقي



فإذا حلف لا يأكل لحما فأكل شحما أو مخا أو كبدا أو نحوه لم يحنث

وإن حلف لا يأكل أدماء حنث بأكل البيض والتمر والملح والزيتون ونحوه وكل ما يصطبغ به

وإن حلف ولا يلبس شيئا فلبس ثوبا أو درعا أو جوشنا أو نعلا حنث

وإن حلف لا يكلم إنسانا حنث بكلام كل إنسان ولا يفعل شيئا ففعل من فعله حنث إلا أن ينوي مباشرة بنفسه

والعرفي ما اشتهر مجازة فغلب الحقيقة كالراوية والغائط ونحوهما

فتتعلق اليمين بالعرف فإذا حلف على وطء زوجته أو وطء دار تعلقت يمينه بجماعها وبدخول الدار

وإن حلف لا يأكل شيئا فأكله مستهلكا في غيره كمن حلف لا يأكل سمنا فأكل خبيصا فيه سمن لا يظهر فيه طعمه أو لا يأكل بيضا فأكل ناطفا لم يحنث

وإن ظهر طعم شيء من المحلوف عليه حنث

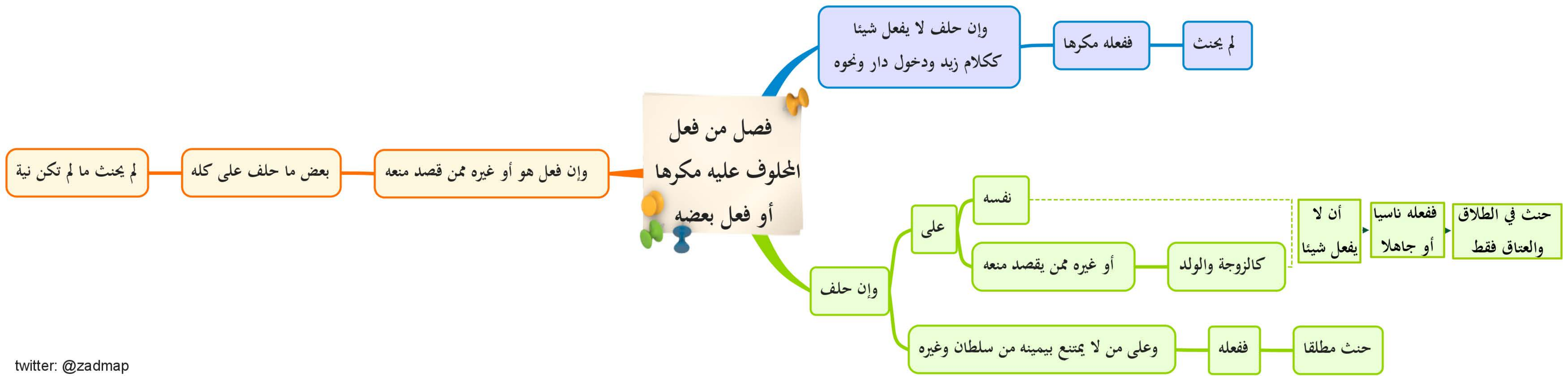
فالشرعي ماله موضوع في الشرع وموضوع في اللغة

فالمطلق ينصرف إلى الموضوع الشرعي الصحيح

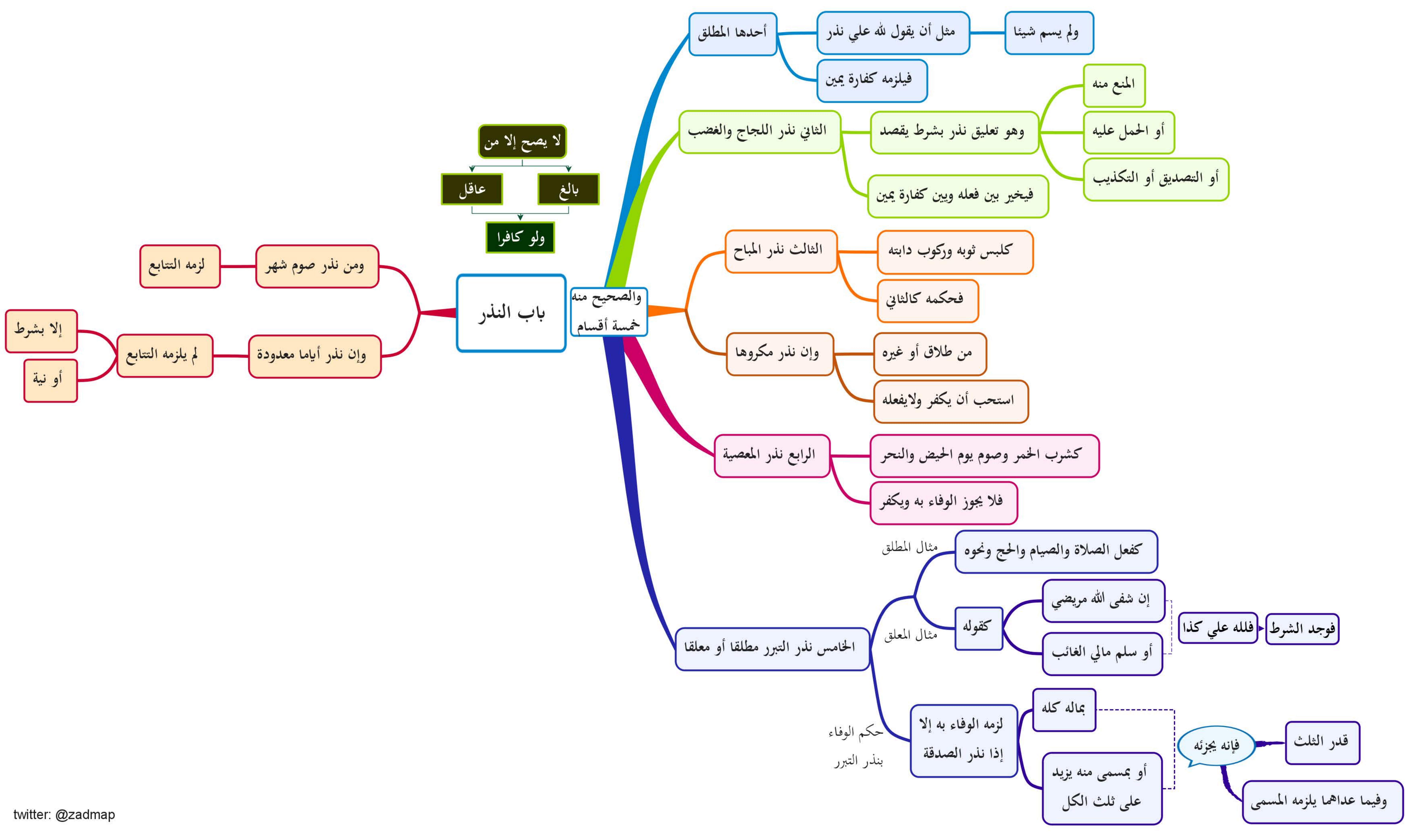
لم يحنث فإذا حلف لا يبيع أو لا ينكح فعقد عقدا فاسدا

حنث بصورة العقد وإن قيد يمينه بما يمنع الصحة كأن حلف لا يبيع الخمر أو الحر









باب النذر

والصحيح منه  
خمسة أقسام

أحدها المطلق  
مثل أن يقول لله علي نذر  
ولم يسم شيئا  
فيلزمه كفارة يمين

الثاني نذر اللجاج والغضب  
وهو تعليق نذر بشرط يقصد  
فيخير بين فعله وبين كفارة يمين  
المنع منه  
أو الحمل عليه  
أو التصديق أو التكذيب

الثالث نذر المباح  
كلبس ثوبه وركوب دابته  
فحكمه كالثاني  
وإن نذر مكروها  
من طلاق أو غيره  
استحب أن يكفر ولا يفعله

الرابع نذر المعصية  
كشرب الخمر وصوم يوم الحيض والنحر  
فلا يجوز الوفاء به ويكفر

الخامس نذر التبرر مطلقا أو معلقا  
كفعل الصلاة والصيام والحج ونحوه  
مثال المطلق  
كقوله  
مثال المعلق  
إن شفى الله مريضني  
أو سلم مالي الغائب  
فوجد الشرط  
فلله علي كذا  
لزمه الوفاء به إلا إذا نذر الصدقة  
حكم الوفاء بنذر التبرر  
بماله كله  
أو بمسمى منه يزيد على ثلث الكل  
فإنه يجزئه  
قدر الثلث  
وفيما عداهما يلزمه المسمى

ومن نذر صوم شهر  
لزمه التتابع  
وإن نذر أياما معدودة  
لم يلزمه التتابع  
إلا بشرط  
أو نية